

# تعقب محترفي الاتجار غير المشروع

## قاعدة الوكالة الخاصة ببيانات الحوادث والاتجار غير المشروع

### مواد

مشعة فُقدت من أحد المستشفيات. قطعة معدنية ملوثة وُجدت في ساحة للخردة. مهربيون يحاولون بيع مواد صالحة للاستخدام في صنع أسلحة نووية. هذه السيناريوهات المختلفة توضّح المخاطر التي يمكن أن تثيرها هذه المواد بالنسبة لسلامة البشر وأمنهم. ولتقييم هذه المخاطر واستحداث استراتيجيات لتقليصها، يجب أن تفهم الدول تداعيات ونطاق مثل هذه الحوادث التي تقع حول العالم.

ولفهم هذه الأحداث والتصدي لها بأسلوب أفضل، تحتفظ الوكالة بقاعدة لبيانات الحوادث والاتجار غير المشروع تجمع معلومات من ١٢٢ دولة مشاركة فيها ومن بعض المنظمات الدولية المختارة. ويُطلب من هذه الدول والمنظمات تقاسم البيانات على أساس طوعي حول الحوادث التي تكون فيها المواد النووية وغيرها من المواد المشعة قد وقعت "خارج نطاق التحكم الرقابي". وقد يعني ذلك حالات يُبلغ فيها عن مواد فُقدت أو حالات اكتشاف مواد على غير المتوقع. وتختلف هذه الحالات من حالات بريفة توضع فيها مصادر مشعة صناعية في غير موضعها إلى حالات تُبذل فيها جهود تهريب إجرامية قد تساعد على ارتكاب أعمال إرهابية.

ويتم تقاسم هذه المعلومات بين المشاركين في قاعدة البيانات المذكورة، ويحاول المحللون في الوكالة تحديد الاتجاهات والخصائص التي يمكن أن تساعد على منع إساءة استخدام هذه المواد المحتمل أن تشكل خطورة.

قال جون هيليارد، رئيس قسم إدارة المعلومات والتنسيق الذي يدير قاعدة البيانات: "أصبحت قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع أداة معترفاً بها على الصعيد الدولي لتمكين الدول من دراسة نطاق وطبيعة هذه الحوادث". وأضاف: "لقد تعلمنا الكثير من خلال دراسة هذه الحوادث، ونأمل أن تساعدنا تلك المعلومات على منع وقوع حوادث أو جرائم في المستقبل."

وقد أنشأت الوكالة قاعدة البيانات في عام ١٩٩٥ بعد أن تنبّهت الدول إلى خطر تزايد عدد حوادث الاتجار غير المشروع في أوائل التسعينات. وكانت مسؤولية تشغيلها تقع أصلاً على عاتق إدارة الضمانات، ولكنها انتقلت بعد ذلك إلى إدارة الأمان والأمن النوويين، حيث يتولى مكتب الأمن النووي الآن إدارة جميع عمليات جمع وتحليل البيانات.

وقد أبلغ المشاركون في قاعدة البيانات المذكورة عن ٢٣٣١ حادثة مؤكدة بين عام ١٩٩٣ ونهاية عام ٢٠١٢. وانطوت ٤١٩ حادثة منها على حيازة بدون إذن وعلى أنشطة إجرامية ذات صلة (كمحاولات للبيع)، كما اشتملت ٦١٥ منها على سرقة أو فقدان مواد (كضياح مواد من موقع صناعي)،

وتضمنت ١٢٤٤ منها أنشطة وأحداثاً أخرى غير مأذون بها (كحالات الكشف عن معادن ملوثة في ساحات للخردة)، واندرجت بعض الحوادث ضمن فئات متنوعة.

وقال هيليارد: "عادةً ما تحظى مجموعة الحيازة بدون إذن والأنشطة الإجرامية ذات الصلة بالجزء الأكبر من الاهتمام لأنها تصف معظم التهديدات الكيدية على الأمن". وقد تضاءلت حالات التبليغ عن الحوادث في هذه المجموعة منذ أوائل التسعينات، وتضم ١٦ حادثة مؤكدة تنطوي على حيازة بدون إذن لليورانيوم أو البلوتونيوم الشديد الإثراء. وانطوت بعض هذه الحالات على محاولات لبيع هذه المواد أو الاتجار بها عبر الحدود الدولية.

"ولم تنطو أي من هذه الحالات على مواد بكميات تكفي حتى لصنع سلاح نووي غير متقن، ولكنها تُبين أنّ بعض الأضرار يعتقدون أنه يمكنهم بيع هذه الأشياء في السوق السوداء."

وما يثير القلق أيضاً هو أن بعض الحوادث تشير إلى تورط مهنيين عاملين في المجال النووي، وليس فقط حفنة من المجرمين.

وقال هيليارد: "لقد رأينا نوعاً جديداً من محترفي الاتجار غير المشروع، فضلاً عن إشارات عرضية لجناة يعملون معاً في شبكات صغيرة."

وقد تزايدت حالات الإبلاغ في المجموعات الأخرى من الحوادث زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٣، وبلغت ذروتها على ما يبدو في أواسط العقد الأول من القرن الحالي. وقد يكون من المثير للتحدي تمييز الاتجاهات في الإحصائيات، فبعض هذه الزيادات يمكن ببساطة أن يعبر عن تحسّن القدرات الوطنية على الكشف والإبلاغ، ولا يجسد العدد الحقيقي للحوادث.

وقال هيليارد مفسراً: "وخلاصة القول، إنّ قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع أثبتت أنّها مصدر دولي عظيم، ونحن نعمل بلا هوادة لتوسيع المشاركة فيها. ومع حلول عام ٢٠١٣ باعتباره العام العشرين في سجل إضافاتنا للبيانات، فإنني واثق بأن قاعدة البيانات ستكون مكوناً أساسياً لعمل الوكالة في المجال النووي مستقبلاً."

غريغ ويب، شعبة الإعلام العام في الوكالة.